14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 2 يونيو 2010 م - العدد (14838) السنة الثانية و الأربعون
Email:14october@14october.com

إن تهويد القدس الإسلامية والمسيحية وكل الممارسات الإسرائيلية لا يمكن أن تلغي حقاً أو تضمن أمناً

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

مجلس التعاون

بسبب نهج التشدد في القناة

استقالات جماعية لمذيعات فضائية «الجزيرة»

الدوحة/متابعات:

شهدت قناة «الجزيرة» واقعة تقديم استقالات جماعية لعدد من مقدمي البرامج ونشرات الاخبار، بالاضافة الى استقالة المشرف العام ومسئول ديسك الاخبار عرار الشرع وانتقاله الى قناة «الحرة» الامريكية ليتولى فيها ادارة غرفة التحرير وذلك احتجاجا على اسلوب الادارة فى تناول الاخبار وبرفقته اسلام صالح مدير مكتب «الجزيرة» السابق في الخرطوم .

وشملت استقالات المذيعين كل من اللبنانية جمانة نمور مذيعة اخبار ومقدمة برامج وتعمل فى «الجزيرة» منذ عام 1998 واللبنانية لينا زهر الدين مقدمة نشرة اخبار والسورية لونا الشبل مذيعة نشرة اخبار ومقدمة برنامج «للنساء فقط» منذ عامين وانضمت الى الجزيرة عام 2002 ونوفر عفلي مذيعة قسم الاقتصاد و جلنار موسى مذيعة الاخبار ومقدمة برامج.

ونقلت الصحف عن المذيعات المستقيلات قولهن انه يتم الضغط عليهن بطرق متعددة، مثل طلبات للمذيعات، عبر البريد الإلكتروني، بارتداء الملابس «المحتشمة» على الشاشة، من دون توضيح أسباب هذه البلاغات، علماً أن ملابسهن لم تكن فاضحة، نظراً لطبيعتهن وللضوابط التي كانت موضوعة مسبقاً.

وفي فحوى هذه الرسائل، أمرهن بارتداء تنانير وسترات طويلة تخفي الردفين، إضافة الى ارتداء ما يخفي الصدر والرقبة، وبالتحديد الترقوة، أي العظام من أعلى الصدر إلى الرقبة. كما طلب منهن عدم ارتداء الكعب العالي والسترات القصيرة، ولاسيما في البرامج والنشرات الاخبارية، التي تظهر الجسم كاملا، أي التقديم وقوفا.

تشير المعلومات إلى أن هناك مذيعات أخريات في طريقهن لتقديم الاستقالة وهن ايمان بنورة وليلى الشيخلي وخديجة بن قنة.

وذكر التقرير ان بن قنة تعرضت لانتقاد حجابها، على الرغم من ترشيحها قبل ذلك لتولي منصب المدير العام للمحطة، وتم توجيه مذكرة لها، بسبب عدم اعجاب المسؤولين بطريقة حجابها، والالوان التي تختارها للحجاب الذي تضعه على رأسها وما اسموه بالتبرج.

وكانت المذيعات قد تقدمن بشكوى في يناير الماضي احتجاجا على أحد المسئولين في القناة تضمنت احتجاجاً على ملاحظاته وانتقاداته العلنية المتعددة حول اللبس والاحتشام.

وعلى الرغم من أن إدارة القناة تدرس حالياً هذه الاستقالات التي تعتبر الأولى من نوعها ، إلا أن مراقبين يعتبرون أن الأسباب نفسها قد تؤدي إلى استقالات أخرى، خصوصا مع الاستقالات الجماعية لمديري المكاتب الخارجية في القاهرة والخرطوم وغيرها من الدول الأخرى، فيما لاحظت المصادر أن نهج التشدد في القناة يتناقض مع أجواء الشفافية والانفتاح الإيجابي في المجتمع القطري الذي تتعزز فيه باستمرار مشاركة المرأة ودورها في مختلف المجالات.

شعار الجزيرة

أضواء

الفتاوى المثيرة للجدل

أصبحت الفتاوى المثيرة للجدل ظاهرة جديدة تشغل المجتمعات العربية وتستنزف جهودها وتصرفها عن قضاياها الرئيسة، وتثير هذه الفتاوى جدلاً كبيراً حولها فينشغل الناس بها ما بين مؤيد ومعارض ومستنكر، وما أن تهدأ الضجة حتى تنطلق فتوى أخرى مثيرة للصخب، ما الفتوى؟ وما حاجتنا إليها؟ وما دورها؟ ولماذا أصبحت تثير جدلاً ساخناً في أيامنا؟

عبدالحميد الأنصاري

تعرّف الفتوى أو الفتيا بأنها: إخبار بحكم شرعي في أمر من الأمور الطارئة وتأتي غالباً جواباً عن سؤال لقضية مطروحة، وهي نوعان: نوع لا يحتاج إلى اجتهاد لوضوح حكمه من القرآن والسنة، وهو أغلبية الفتاوى اليومية الصادرة من الجهات الدينية الرسمية وتتعلق بالعبادات من الصلاة والصيام والزكاة والحج والأسرة، ونوع آخر يحتاج إلى اجتهاد، وهو الذي يثير الإشكاليات العديدة لأنه يأتي في أمور خلافية: سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، ولاشك أن حاجة مجتمعاتنا إلى النوع الأول مستمرة وتقوم بتلبيته جهات الفتوى الرسمية ومثل هذا النوع من الفتاوى مطلوب ومحمود، ولكن النوع الآخر من الفتاوى المثيرة للصخب والصادرة من مشايخ هم نجوم الفضائيات والمواقع الإلكترونية، يحتاج إلى وقفة ومراجعة وضبط.

لقد كانت الفتاوى على مر التاريخ الإسلامي مصدر خصوبة وحيوية للفقه وكانت تساهم في إيجاد حلول للقضايا الطارئة في المجتمعات الإسلامية، كانت الفتاوى حلولاً لمشكلات وأصبحت اليوم مصدراً للمشكلات وسبباً في الإشكاليات التي تتطلب تدخل الجهات المعنية لوضع ضوابط لها والحد من سلبياتها وتداعياتها على أمن واستقرار المجتمعات العربية وعلى الوحدة الوطنية وعلى موارد وطاقات المجتمع وخطط التنمية والبناء خصوصاً أن جانباً منها «الفتاوى الطائفية» يؤجج الصراع الطائفي ويزرع الكراهية والفرقة بين المسلمين وبين أبناء المجتمع الواحد، كما أن جانباً آخر منها «فتاوى الجهاد» كان وراء ترويج ثقافة الانتحار والتدمير الذاتي وترخيص قيمة الحياة ودفع آلاف الشباب المسلم إلى ميادين الهلاك والعمل الإرهابي، إضافة إلى «الفتاوى التحريضية» ضد الكتاب والمثقفين الليبراليين بدعوى أنهم علمانيون ومنافقون ومرتدون.

السؤال المطروح هنا: لماذا تعاظم الدور السلبي للفتاوى الدينية في مجتمعاتنا المعاصرة؟! في تصوري أن هناك جملة من العوامل الطارئة والمساعدة في تفاقم الأزمة ومن أبرزها:

1 - اشتداد الطلب المجتمعي على سوق الفتاوى، وهذا عَرض لمرض عام اسمه «إدمان الفتاوى» أصيب به المجتمع العربي، يتصاعد الطلب على الفتاوى كنوع من الحل الديني السهل لقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية خلافية تهرباً من المسؤولية الأخروية بالاتكال على المفتي «خليها في رقبة عالم واطلع سالم» و«خلي بينك وبين النار شيخ» وركوناً للكسل الفكري وعدم إعمال العقل في إيجاد حلول لقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية كما تفعل الشعوب الأخرى، لقد أصبح المفتي هو المرجع الأول في قضايانا، وأصبحت ثقافة الفتوى هي الزاد اليومي لقطاعات عريضة في مجتمعاتنا، فأصبح البعض لا يتحمل استقلالية التفكير والتصرف في أمور حياته، يستفتي الشيخ في كل صغيرة وكبيرة متجاهلاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم «الحلال بيِّن والحرام بيِّن» وقوله «استفت قلبك»، وأيضاً قوله عليه الصلاة والسلام للصحابة «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، وهو لا يدري شيئاً عن القاعدة الذهبية في الإسلام «الأصل في الأشياء الإباحة».

2 - التنافس الإعلامي المحموم بين الفضائيات للاستحواذ على أكبر عدد من المشاهدين ضماناً للإعلانات والانتشار بتخصيص برامج للفتاوى الدينية، وتفسير الأحلام، واستضافة مشايخ ودعاة لهم شعبية جماهرية.

3 - انتشار المواقع الإلكترونية الدينية المتخصصة في الفتاوى بحيث أصبح كل شيخ له موقع فتوى إلكتروني.

4 - اتساع قاعدة المفتين بسبب ما تحققه الفضائيات والمواقع الإلكترونية من شهرة ونجومية ونفوذ.

5 - ظهور فئة جديدة من «الدعاة الجدد» من خارج المؤسسات الدينية، أتقنوا فن التواصل الجماهيري واجتذبوا قطاعات متنوعة من المجتمع إليهم بأكثر من الدعاة الرسميين.

6 - اشتداد الصراع الفكري بين المحافظين والمجددين ما جعل دعاة المحافظة يوظفون سلاح الفتاوى ضد خصومهم بكثرة، وهذا ما يفسر لجوء المحرِّمين للاختلاط إلى استخدام فتاوى التكفير ضد دعاة الاختلاط، وقد وصل الغلو في الخصومة أنهم لا يكتفون بالرد على مخالفيهم فحسب، بل يتجاوزون ذلك إلى الطعن فيهم عبر تهم النفاق والكفر والمطالبة بمحاكمتهم.

7 - الثورة التقنية ودخول الفضائيات والشبكة الإلكترونية في كل بيت بحيث أصبح المفتي جاهزاً «تحت الطلب» وموجوداً في كل بيت وفي كل وقت.

8 - «التسييس» و«الأدلجة» آفتان منتشرتان بفعل تيار الصحوة الإسلامية التي وظفت الديني لخدمة الهدف السياسي، فأصبح بعض نجوم الإفتاء يصدرون فتاواهم من منطلقات سياسية وإيديولوجية معينة «فتاوى ضد تحرير الكويت بالاستعانة بالقوات الأجنبية» و«مقاطعة البضائع الأميركية». إن ظاهرة الفتاوى المثيرة للجدل جعلت العديد من الجهات والأصوات تطالب بتوحيد المرجعية الدينية للفتاوى واعتماد آلية الفتاوى الجماعية، وفي هذا السياق عقدت الكويت مؤتمراً حول «منهجية الإفتاء في عالم مفتوح» أوصى بوضع ضوابط للإفتاء وإيجاد ميثاق شرف لعلماء الإفتاء، كما عُقد مؤتمر عالمي للفتوى بمكة المكرمة وأصدر أول ميثاق للفتوى في التاريخ الإسلامي، ومنذ فترة ثار جدل في الساحة المصرية حول مشروع قانون معروض على البرلمان المصري بتجريم الإفتاء من دون رخصة، و كان الأزهر قد وافق عليه إلا أنه جوبه بمعارضة واسعة من قبل دعاة الإفتاء الجدد وجماعة الإخوان المسلمين، وكان من حجة المؤيدين، أن الإفتاء مهنة لها ضوابطها مثل بقية المهن كالطب والهندسة والمحاماه، وهي تتطلب الحصول على ترخيص، كما لا يمكن ترك الإفتاء ساحة مستباحة لغير المؤهلين علمياً، خصوصاً من قبل الدعاة الجدد الذين تأهلوا في الطب والهندسة والزراعة وتحولوا إلى مفتين عبر الفضائيات، كوسيلة للتربح والثراء والنجومية، أما الرافضون للمشروع فقد قالوا إنه سيكبل ألسنة الذين يقولون كلمة الحق، وأنه يهدف إلى مصادرة الحريات وتكميم الأفواه.

في تصوري أن رخصة الإفتاء ليست هي الحل، وسيبقى النص التشريعي من غير فاعلية، فنحن اليوم في عالم السموات المفتوحة، كما أن توحيد المرجعية الدينية لا سبيل إليه، فالإسلام لا يعرف نظام «البابا» وأما آلية «الفتاوى الجماعية» فلن تمنع الناس من استفتاء من يثقون بهم من العلماء، فضلاً عن أنها آلية غير مرنة ولا يمكن الإتفاق عليها بسبب ضبابية معايير اختيار أعضائها، كما أن قياس الإفتاء على مهنة الطب قياس مع الفارق لأنها مهنة احتكارية مرتبطة بنقابة مهنية تستهدف الكسب المادي ومنع المنافسة، فهي قيود لحساب المهنيين لا المهنة، والإفتاء ليس كذلك إذ لا كهنوت ولا احتكار للرأي الفقهي في الإسلام، وإن تأميم الفتوى في عالم مفتوح ضرره أكثر من نفعه، كما أن الفتوى غير ملزمة، للمسلم أخذها أو رفضها، مثلما للآخرين أن يعارضوها.

في تصوري أن كل الحلول المطروحة لن تجدي, لأن أزمة الفتاوى جزء من أزمة الخطاب الديني العام، ولن يجدي علاج العرض دون معالجة الأصل- الخطاب الديني: آلياته ومضامينه وبناه- كما أن المفتي فرد في مجتمع يقتات بالسياسة، فهو خاضع لتأثيراته، لذلك لا يمكن حل أزمة الفتاوى إلا بمعالجة عقبتين رئيستين حاكمتين لعملية الفتوى، هما:

1 - تطوير التكوين المعرفي والعلمي للمفتي عبر الانفتاح على معارف وثقافات العصر ودراسة المناهج النقدية المعاصرة واستيعاب ثقافة الاختلاف وتجاوز الرأي الأحادي المنغلق على المذهب وتحري المقاصد العليا للشريعة.

2 - ضمان حيادية واستقلالية المفتي تجاه 3 مؤثرات هي: ضغوط السلطة السياسية، وتأثير الأحزاب الدينية المسيسة، ورهبة الرأي العام العاطفي.

عن/ صحيفة (الجريدة) الكويتية

دبي تستضيف المؤتمر الإقليمي لأمن الطيران المدني

دبي / متابعات:

تستضيف الهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الإقليمي لأمن الطيران المدني والذي انطلق امس الأول من يونيو ويستمر حتى الثامن منه في فندق فيرمونت باب البحر أبو ظبي، وذلك تحت رعاية المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، وجاء هذا الإعلان في مؤتمر صحافي عقد أمس.

ويعقد هذا المؤتمر الإقليمي الذي يقام تحت عنوان «تهديدات ومخاطر أمن الطيران المدني» على مستوى الوزراء المعنيين بالطيران المدني ومدراء العموم لسلطات الطيران المدني بهدف مناقشة وتبني استراتيجيات متجانسة ومتوافقة لمواجهة تحديات أمن الطيران ودرء مخاطره، حيث من المتوقع أن ينبثق عن هذا المؤتمر «إعلان أبو ظبي المشترك» الذي ينص على إستراتيجية عالمية ومبادئ ومعايير أساسية لمواجهة تحديات أمن الطيران.

وقال سيف محمد السويدي مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني خلال المؤتمر الصحفي «إن انعقاد هذا المؤتمر المهم في عاصمة الإمارات يأتي كونها واحدة من أبرز خمسة مراكز حول العالم تستضيف المؤتمرات العالمية في مجال الأمن والسلامة، إضافة إلى أنها معروفة بتطبيقها أعلى المعايير الخاصة بأمن الطيران، وأيضاً بتفوقها في توظيف النظم والأجهزة الحديثة في مرافقها ومطاراتها».

واستطرد السويدي قائلاً: «أصبح أمن الطيران المدني من أكثر المسائل حساسية في صناعة الطيران العالمية مع زيادة التهديدات والمخاطر التي تواجه هذا القطاع ومع التطور الكبير في آليات اختراق أمن المطارات والطيران حول العالم، الأمر الذي يحتم المزيد من التنسيق والتعاون بين كافة الهيئات والمؤسسات المعنية بأمن الطيران لاستحداث استراتيجيات وتشريعات جديدة ومتوافقة وقادرة على مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجه العالم أجمع على هذا الصعيد».

وأضاف السويدي «سوف يعقد المؤتمر بتمثيل رفيع المستوى من الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية وكندا، في إطار الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات لضمان بيئة آمنة لقطاع الطيران المدني عالمياً، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد نمواً غير عادياً في هذا القطاع الحيوي، حيث من المتوقع أن يرسخ هذا المؤتمر أسس ومعايير جديدة في أمن الطيران تتيح مزيداً من التواصل والتنسيق في هذا المجال وترفع من قدرتنا على مواجهة أي مخاطر محتملة».

ونوه السويدي إلى أنه من المتوقع أن ينبثق عن هذا المؤتمر «إعلان أبوظبي المشترك» والذي سيتم نشر بنوده التفصيلية لاحقاً بعد إقراره، حيث يتم الاتفاق على عدد من الاستراتيجيات التي تهم الدول المشاركة وتنوي الالتزام بها في مجال أمن الطيران المدني.

وسيفتتح المؤتمر المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، كما سيكون من بين كبار متحدثي المؤتمر السيدة جانيت نابوليتانو، سكرتير إدارة حماية الدولة في الولايات المتحدة الأميركية، والسيد فيك تاوز وزير السلامة العامة في كندا. والسيدة باتريكا رفيردي، نائب الأمين التنفيذي في المفوضية الأوروبية للطيران المدني.

جلسة إفتتاح المؤتمر الإقليمي لأمن الطيران

وخلال المؤتمر الإقليمي لأمن الطيران المدني الذي يقام تحت عنوان «تهديدات ومخاطر أمن الطيران»، سيتم مناقشة سلسلة من القضايا والأحداث وثيقة الصلة بأمن الطيران عبر العروض التقديمية ومجموعة من الجلسات النقاشية. حيث ستدور الجلسة الأولى لليوم الأول للمؤتمر حول الاستخدام الأمثل لأمن المطارات وسيقوم بتقديمها العقيد خميس المرر مدير أمن المنافذ والمطارات في شرطة أبوظبي ، كما سيطرح المتحدث راند بيرس وكيل إدارة حماية الدولة في الولايات المتحدة في الجلسة الثانية وقائع محاولات التفجيرات منذ محاولة التفجير الأخيرة في ديسمبر 2009. وسيتم عرض تطوير شبكة المعلومات يقدمها المهندس أوس الخنجري مدير إدارة أمن الطيران في الهيئة العامة للطيران المدني بالإضافة إلى جلسة خاصة تتناول مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية والمحلية لأمن الطيران المدني.

أما جلسات اليوم الثاني للمؤتمر فستضم عدداً من القضايا وهي: مناقشة الطريقة الاسترالية لتعزي أساليب الرقابة الإلكترونية، حيث سيتطرق المتحدث بول ريتر المدير التنفيذي لمكتب أمن النقل في دائرة النقل والبنية التحتية في استراليا، إلى رد استراليا على حوادث شمال غرب الولايات المتحدة بما في ذلك الاستخدام المقترح للتكنولوجيا لفحص السوائل والمواد الهلامية في المطارات. وسيناقش السيد حسنين موهب حسنين ابراهيم رئيس إدارة أمن الطيران المركزي في هيئة الطيران المدني المصري التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن الطيران المدني. بالإضافة إلى العديد من الجلسات الحوارية الأخرى كمناقشة مفهوم برنامج التعاون الإقليمي لأمن الطيران.

ومن المتوقع أن يصدر في ختام المؤتمر «إعلان أبو ظبي المشترك» لأمن الطيران الذي سيسهم بشكل فعال في توثيق أشكال التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي وتعزيز قدرتها على توفير أعلى مستوى لأمن الطيران.

خطة حكومية لإنتاج 120 ميجاوات بحلول 2032

السعودية تخصص 10 ٪ من إنتاجها النفطي لتوليد الكهرباء

الرياض/متابعات:

كشف محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في السعودية الدكتور عبدالله بن محمد الشهري أن المملكة تستهلك نحو 320 مليون برميل سنويا او ما يعادل 10 ٪ من انتاجها من النفط على توليد الكهرباء .

وقال ان الحكومة السعودية لاتزال تدعم قطاع الكهرباء ليتم بيعه بسعر أقل من التكلفة وتبحث في الحلول لتقليل هذا الدعم عن طريق طرح سعر مناسب للمستهلكين ليتم الاستفادة من الدعم في مشاريع تنموية أخرى.

وقال الشهري خلال محاضرة له عن " صناعة الكهرباء في المملكة الواقع والمستقبل " بجامعة الملك سعود بالرياض أن الهيئة قامت بإعداد خطة طويلة المدى لتنظيم الكهرباء بهدف تنظيم القطاع وفتح باب المنافسة وإيجاد فرص استثمارية للمستثمرين في هذا القطاع .

وأكد أن قطاع إنتاج الكهرباء سيتحول إلى قطاع قائم على المنافسة التجارية لكن الحكومة ستعمل على حماية ذوي الدخل المحدود .

وأوضح الدكتور الشهري أن 53 بالمائة من استهلاك الكهرباء يتم في القطاع السكني فيما يستهلك القطاع الحكومي 14 بالمائة والقطاع الصناعي 18 بالمائة و11 بالمائة للقطاع التجاري فيما يستحوذ القطاع الزراعي والمستشفيات الخاصة والمساجد والجوامع على مانسبته 4 بالمائة .

واكد الشهري أن تلك النسب تخالف اتجاهات استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم الذي يستحوذ فيه الإنتاج الصناعي على النسبة الأكبر من الطاقة الكهربائية.

ولفت محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في محاضرته إلى أن 82 بالمائة من المشتركين في الشركة السعودية للكهرباء من القطاع السكني و13 بالمائة من القطاع التجاري و3 بالمائة قطاع حكومي .

وتضاعف الأحمال من 21 ألف ميجاوات عام 2000 إلى نحو 41 ألف ميجاوات في العام الماضي الا ان المملكة تعد الأقل تكلفة في التعريفة للكهرباء على المستوى العربي حسب الشهري.

وكشف أن 30 بالمائة من السكان في المملكة استهلاكهم من الكهرباء لايتجاوز ألف كيلو فيما يستهلك 40 بالمائة من السكان أقل من 50 ريال كفواتير لشركة الكهرباء ويبلغ متوسط 60 بالمائة منهم 100 ريال و80 بالمائة من المستهلكين تبلغ فواتيرهم نحو 200 ريال شهريا مبينا أن القطاع التجاري والصناعي هو من يدفع أكبر قيمة في فواتير شركة الكهرباء.

وتستهدف السعودية في خطة طويلة المدى انتاج مايصل إلى 120 ألف ميجاوات بحلول عام 2032 وهي ماتتطلب استثمارات ضخمة للغاية وتتطلب كذلك نحو 900 مليون برميل من النفط المكافئ سنويا لتشغيل تلك المحطات المستقبلية والقائمة .

في كلمته خلال حفل استقبال للمشاركين في المنتدى العالمي لمخاطر الفضاء

محافظ مركز دبي المالي العالمي: آفاق واعدة لنمو قطاع التأمين في المنطقة

دبي / متابعة : عادل خدشي :

أكد معالي أحمد حميد الطاير محافظ مركز دبي المالي العالمي أن وجود برامج كبيرة في المنطقة تهدف إلى الإنفاق على تطوير البنية التحتية في مجالات مثل مصادر الطاقة والمياه، وصناعة البتروكيماويات، وخدمات المواصلات، أدى إلى إطلاق مشاريع عملاقة تحتاج إلى خدمات التأمين وإعادة التأمين.

وأضاف معالي أحمد حميد الطاير، أن التغييرات الهيكلية التي تشهدها المنطقة وتطور أسلوب التعامل مع المخاطر سيسهمان في نمو قطاع خدمات التأمين على المدى البعيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها المحافظ خلال حفل الاستقبال الذي استضافه "مركز دبي المالي العالمي" للمشاركين في "المنتدى العالمي الأول لمخاطر الفضاء"، المؤتمر الذي يقام مرة كل عامين ويجمع تحت مظلته خبراء القطاع من مختلف أنحاء العالم.

ولفت محافظ المركز المالي إلى أن تخصيص الأصول الحكومية ساهم في وجود كمية كبيرة من الأصول التي لم تكن مؤمّنة في السابق والتي أصبحت بحاجة إلى غطاء تأميني، مشيراً إلى أن حكومات المنطقة قد بدأت بفرض برامج محددة للتأمين الإلزامي للمخاطر – عدا عن تلك المرتبطة بالتأمين على الحياة، كما أنها تشجع الأفراد على الادخار من أجل التقاعد، وساهمت هذه العوامل أيضاً في دعم نمو قطاع التأمين.

وضم حضور الحدث ما يزيد على 280 موفداً بمن فيهم الرؤساء التنفيذيون والرؤساء الماليون لأبرز شركات تصنيع وتشغيل الأقمار الصناعية ومزودي خدمات إطلاقها إلى الفضاء، إضافة إلى أبرز شركات الوساطة والتأمين العالمية.

وفي هذا الصدد تناول معالي أحمد حميد الطاير آفاق قطاع إدارة مخاطر الفضاء قائلاً: "يعد التأمين على مخاطر الفضاء أحد المجالات القليلة في قطاع الخدمات المالية التي تمكنت من مقاومة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، بل إنه استمر في تعزيز قوته ومكانته"، موضحاً أن "الآفاق المستقبلية لصناعة الفضاء تبشر بالخير، فالطلب على الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية في نمو مستمر، وذلك مع استمرار إطلاق خدمات جديدة في مجالات التلفزيون والراديو والإنترنت والهاتف المتحرك، وكذلك الأمر بالنسبة لتطبيق مشاريع جديدة تهدف إلى مسح ودراسة سطح الأرض بحثاً عن الموارد وحالات التلوث ومتابعة الكوارث".

وأشار معاليه إلى أن قطاع التأمين على مخاطر الفضاء يلعب دوراً محورياً في نجاح مشاريع الفضاء وفي دعم الابتكارات الجديدة والتطورات التقنية، حيث قال: "من خلال مشاركة المخاطر وإدارتها بفاعلية أكبر، يسهم التأمين في ضمان الاستقرار المالي للشركات. وللسبب عينه، يلعب قطاع التأمين دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي. ومن هنا، كان التأمين أحد أبرز القطاعات التي يهتم مركز دبي المالي العالمي بتطويرها".

وأوضح معالي أحمد حميد الطاير أن مركز دبي المالي العالمي يسهم في دعم نمو قطاع التأمين من خلال توفير منصة مثالية لشركات القطاع. وتشتمل المزايا التي يوفرها المركز على وجود إطار تشريعي راسخ، ومنطقة اختصاص قانوني داخلي (أونشور)، ونسبة ضرائب قدرها صفر بالمائة، وخدمات مساندة رفيعة المستوى، مما يوفر منصة آمنة ومثمرة لتأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين والتأمين الذاتي.

وأضاف: "نحن نسعى إلى بناء مجتمع نابض بالحيوية لمزودي الخدمات المالية بما يعزز تضافر القدرات وتبادل المعرفة في القطاع. ولدينا حالياً ما يزيد على 850 شركة مسجلة لدى المركز، بينها العديد من كبار اللاعبين في قطاع التأمين، بمن فيهم "زيورخ" و"إيه آي جي" و"أليانس ري" و"مارش" و"آر إف آي بي".

يذكر أن قائمة المتحدثين الرئيسيين في المنتدى العالمي لمخاطر الفضاء تضم كبار خبراء القطاع، بمن فيهم ويل وايتهورن، رئيس "فيرجن غالاكتك"؛ وجان إيف ليغال، الرئيس التنفيذي لـ"أريان سبيس"؛ وديفيد ويليامز، الرئيس التنفيذي لـ"أفانتي للاتصالات"؛ وبادريغ ماكارثي، الرئيس المالي لـ"أس إي أس أسترا"؛ وفرج العماري، الرئيس التنفيذي لـ"راسكوم"، والدكتور رامين خادم، رئيس مجلس إدارة "أوديسي مون".

أحمد حميد الطاير محافظ مركز دبي المالي العالمي يلقي كلمته في الحفل